

Distr.: General  
30 June 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان 2 و 3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق  
الشعوب الأصلية

موجز

يُقدم التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 10/24. وهو يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات حقوق الإنسان وآلياتها ويلخص الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المقر وفي الميدان وتسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتطبيقها تطبيقاً كاملاً ومتابعة مسألة فعالية الإعلان. ويشمل التقرير الفترة من أيار/مايو 2013 إلى نيسان/أبريل 2014.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-06813 300714 310714

\*1406813\*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	2-1	.....	أولاً - مقدمة
3	64-3	.....	ثانياً - أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
4	10-6	.....	ألف - شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية
5	32-11	.....	باء - بناء القدرات والتعاون التقني
10	36-33	.....	جيم - الأدوات والتوجيه
12	67-37	.....	دال - مجالات تركيز مختارة
19	88-68	.....	ثالثاً - هيئات وآليات حقوق الإنسان
19	70-68	.....	ألف - آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية
20	80-71	.....	باء - الإجراءات الخاصة
22	84-81	.....	جيم - هيئات المعاهدات
23	85	.....	دال - الاستعراض الدوري الشامل
23	88-86	.....	رابعاً - الاستنتاجات

## أولاً- مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 10/24 المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية والمعتمد في 23 أيلول/سبتمبر 2013، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان مواصلة تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن حقوق الشعوب الأصلية يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات حقوق الإنسان وآلياتها وعن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المقر وفي الميدان وتسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً.
- 2- ويركز هذا التقرير على بعض الأمثلة التي توضح أنشطة المفوضية ومبادراتها المضطلع بها في المقر وفي الميدان والمساهمة في الأعمال الكاملة لحقوق الشعوب الأصلية. ولا يستهدف تقديم تلك الأمثلة رسم صورة عامة شاملة لعمل المفوضية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإنما توضيح الإجراءات المتخذة على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقرر. كما يقدم التقرير استعراضاً عاماً للتطورات الأخيرة داخل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بقدر ما يتعلق عملها بالشعوب الأصلية.

## ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

- 3- واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، العمل على تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتطبيقها تطبيقاً كاملاً. ولا تزال حقوق الشعوب الأصلية مسألة تحظى بالأولوية من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كما تحتل التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية مكانة بارزة في خطة المفوضية السامية للإدارة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، بما في ذلك فيما يتصل بالأولويتين المواضيعيتين المتمثلتين في تعزيز المساواة ومكافحة التمييز.
- 4- وسلطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الضوء بانتظام على شواغل الشعوب الأصلية في زياراتها الميدانية وبياناتها وأعمالها الأخرى، وركزت بصورة خاصة على نساء الشعوب الأصلية. وأدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دوراً نشطاً في الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال دعمها لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وتنظيم حلقة نقاش بشأن مسائل الشعوب الأصلية أثناء انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2013، المكرسة للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية.
- 5- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً الاضطلاع بدور نشط في عدة مبادرات مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك في إطار فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني

بقضايا الشعوب الأصلية، وهو الفريق الذي ستترأسه المفوضية السامية اعتباراً من حزيران/يونيه 2014. ورحب الاجتماع السنوي للفريق، المعقود في مقر منظمة الأمم المتحدة للطفولة في نيويورك، يومي 22 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2013، بـ 35 مشاركاً من 15 وكالة حضروا لمناقشة جملة أمور، منها المسائل الرئيسية المتعلقة بالتحضير للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية والوضع المتعلق بصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة. وأتاح الاجتماع أيضاً الفرصة لاستعراض وتنقيح اختصاصات فريق الدعم ولمناقشة نهج تعاوني لتنفيذ التوصيات التي تمخض عنها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ونسقت المفوضية السامية أيضاً الأعمال التي تقوم بها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن هذا الموضوع. وتبرز خطة العمل أهمية مشاركة الأمم المتحدة في التصدي لقضايا الشعوب الأصلية.

## ألف - شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية

- 6- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعزيز مشاركتها في الأنشطة المشتركة الرامية إلى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية على المستوى القطري، لا سيما إدماج حقوق الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة عن طريق شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، وهي مبادرة مشتركة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكتب العمل الدولي، واليونسيف، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 7- وبدأت شراكة الأمم المتحدة، في تموز/يوليه 2011، تنفيذ برامج مشتركة في بوليفيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، والكاميرون، ونيبال، ونيكاراغوا، بالإضافة إلى مشروع إقليمي في جنوب شرقي آسيا. وتضافرت في إطار تلك البرامج جهود شركاء الأمم المتحدة الذين استرشدوا بالمبادئ المدرجة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 (1989) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وساهمت شراكة الأمم المتحدة أيضاً في أنشطة لبناء القدرات، وكذلك في إقامة حوار شامل وإنشاء آليات تشاورية بين الحكومات والشعوب الأصلية.
- 8- وتقدم أحدث منشورة لشراكة الأمم المتحدة، المعنونة قصص نجاح شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية: التعاون من أجل تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، رؤية لأعمال الشراكة، وتبين الإنجازات التي حققتها الشراكة منذ إنشائها. وتشمل إنجازات شراكة الأمم المتحدة نشر 13 دراسة عن قضايا مواضيعية ذات صلة بالشعوب الأصلية، وبناء قدرات أكثر من 5 500 جهة فاعلة رئيسية، وتيسير الحوار والاجتماعات التشاورية بشأن تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

9- ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بوصفها الوكالة الرائدة لعدة مشاريع ميدانية، وضع تشريع وطني لحماية حقوق الشعوب الأصلية. كما واصلت تقديم المشورة والخبرة التقنيتين للهيئات الحكومية. فمثلاً، نظّمت المفوضية السامية، في نيبال، بالشراكة مع مكتب المنسق المقيم ومكتب منظمة العمل الدولية في نيبال، حلقة عمل تدريبية للمجتمع المدني، لمناقشة مسألة حقوق الشعوب الأصلية وأهمية الآليات في تيسير مشاركة هذه الشعوب في عمليات اتخاذ القرار. وأسهمت حلقة العمل التدريبية في تحسين الحوار مع وزارة الشؤون الاتحادية والتنمية المحلية ومع الهيئة التابعة لها، وهي المؤسسة الوطنية للنهوض بالقوميات الأصلية، كما استفادت من مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

10- وفي حزيران/يونيه 2013، وفي سياق التطورات التشريعية المتعلقة بعملية إصلاح قانون الأراضي، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إحاطة إعلامية لأعضاء البرلمان في الكاميرون لضمان مراعاة المعايير المدرجة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. كما نظّمت المفوضية السامية، في تموز/يوليه 2013، وفي إطار التعاون مع اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دورة تدريبية للشعوب الأصلية في جمهورية الكونغو، استهدفت تعزيز عملية تنفيذ القانون الوطني المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، واستكمال وضع مراسيمه التنفيذية.

## باء- بناء القدرات والتعاون التقني

### 1- برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية

11- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من خلال برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية، وهو برنامج سنوي يقدم التدريب المكثف للشعوب الأصلية في مجال حقوق الإنسان، بناء قدرات وخبرات رجال ونساء الشعوب الأصلية لتمكينهم من الاستفادة من صكوك وآليات حقوق الإنسان بصورة أكثر فعالية. وشارك في البرنامج التدريبي الذي قُدم في جنيف في الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 12 تموز/يوليه 2013 ما مجموعه 26 زميلاً<sup>(1)</sup> من الشعوب الأصلية. وتلقى الزملاء تدريباً نظرياً وعملياً بشأن كيفية الاستفادة من الصكوك والآليات الدولية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق مجتمعاتهم الأصلية.

12- واستضافت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في جنيف، زميلاً "كبيراً" من الشعوب الأصلية لمدة أربعة أشهر لكي يتلقى التدريب أثناء العمل في قسم الشعوب الأصلية والأقليات التابعة للمفوضية السامية. وبالإضافة إلى ذلك، أُتيحت لأربعة زملاء من الشعوب الأصلية، ممن

(1) من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وأروغواي، وبليز، وبوروندي، وبيرو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسورينام، وشيلي، وفرنسا (غيانا الفرنسية)، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، والمغرب، ونيبال، والنيجر، والهند.

تلقوا التدريب في جنيف، الفرصة لتوسيع نطاق معارفهم بمنحهم زمالات وطنية في البعثات الميدانية التابعة للمفوضية في كل من الاتحاد الروسي، وإكوادور، وبنما، وجنوب أفريقيا. وقد حظيت مشاركتهم النشطة وإسهاماتهم الفعالة في أنشطة المفوضية السامية بتقدير بالغ، وكانت معارفهم المباشرة المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية بالغة القيمة في دعم برامج المفوضية السامية المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية.

## 2- صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين

13- وأصل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، الذي تديره المفوضية السامية بمشورة من مجلس أمناء الصندوق، دعم مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في دورات كل من منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ومجلس حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات.

14- وفي عام 2013، قُدمت 66 منحة لممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها للمشاركة في دورات هيئات المعاهدات آنفة الذكر، وكذلك في دورات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أتاح تمديد ولاية الصندوق، لتشمل دورات هيئات المعاهدات المذكورة، للشعوب الأصلية المشاركة الفعالة في إدراج قضاياها ومنظوراتها في عمل هيئات حقوق الإنسان، غير تلك الهيئات المكرسة لقضايا الشعوب الأصلية. وحظيت الآراء والمعلومات التي طرحها المستفيدون من الصندوق أثناء المناقشات بترحيب أعضاء الصندوق وغيرهم من المعنيين.

15- ونظّم الصندوق وموّل أربع وحدات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، قُدمت بأربع لغات في جنيف ونيويورك، بهدف زيادة قدرة ممثلي الشعوب الأصلية على المشاركة الفعالة في آليات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قدم الصندوق، بالتعاون مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، المساعدة لممثلي الشعوب الأصلية في أنشطتهم المتعلقة بالدعوة، والقيام بمداخلات بناءً مصممة لكل حدث من الأحداث التي تنظمها الأمم المتحدة، والمساهمة في تنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني.

16- واختار مجلس أمناء الصندوق، في الدورات المعقودة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2014، 57 ممثلاً لمجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها لحضور دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، وهي الدورات

المقرر عقدها في الفترة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر 2014. وعلاوة على ذلك، خصص المجلس ميزانية لتمكين ممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها - الذين سيختارون في الاجتماعات التي ستعقد بين الدورات في آب/أغسطس وتشرين الثاني/ نوفمبر 2014 - من حضور دورات مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، المقرر عقدها في الفترة من أيلول/سبتمبر 2014 إلى آذار/مارس 2015.

### 3- التعاون التقني مع المؤسسات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، ومجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها

17- اضطلعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكاتبها الميدانية بمجموعة من الأنشطة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الإقليمي والقطري، شملت الرصد، ودعم الإصلاح القانوني، والتعاون التقني، وبناء القدرات، والتوعية، بالإضافة إلى الأنشطة المبينة أدناه. وواصلت البعثات الميدانية التابعة للمفوضية السامية مساندة أعمال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وقدمت الدعم للزيارات الميدانية التي تقوم بها المفوضية السامية.

18- ونفذت المفوضية السامية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدداً من الدورات التدريبية وجلسات الإحاطة في إطار جهودها الرامية إلى الترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ففي نيبال، مثلاً، قدمت المفوضية السامية حلقة عمل تدريبية لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الثنائية بهدف تحسين عملية تنسيق حقوق الشعوب الأصلية وإدماجها في السياسات والبرامج، مع التركيز بشكل خاص على المسائل الجنسانية. وأسفرت حلقة العمل عن إقامة تعاون من أجل استكمال خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، وهي واحدة من نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

19- وفي المكسيك، شاركت المفوضية السامية في مبادرات لبناء القدرات، وقدمت التعاون التقني والمساعدة إلى مجموعة مختلفة من السلطات والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية بشأن الحق في التشاور الحر والمسبق والمستنير. وشاركت المفوضية أيضاً في اجتماع اللجنة التقنية المعنية بوضع بروتوكول عام بشأن استشارة الشعوب الأصلية، وهو الاجتماع الذي نظمته اللجنة الوطنية المعنية بالنهوض بحقوق الشعوب الأصلية. وفي بوليفيا، نظمت المفوضية السامية بالتنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وجهات فاعلة وطنية، دورات تدريبية ومناسبات عامة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في التشاور.

20- وشاركت المفوضية السامية أيضاً في أنشطة استهدفت الإصلاحات السياسية والتشريعية. فمثلاً، قدم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي تعليقاً على نص مشروع قانون الشؤون التقليدية لجنوب أفريقيا، كما شارك المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية، كمرقب، في المفاوضات التي جرت بين حكومة شيلي وممثلي الشعوب الأصلية بشأن مشروع مرسوم يتعلق بحق الشعوب الأصلية في التشاور.

21- وقدمت المفوضية السامية في باراغواي المساعدة التقنية بشأن كيفية تنفيذ قرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فيما يتعلق برد أراضي الأجداد ومطالبات الأراضي. وقدمت المفوضية أيضاً المساعدة التقنية في إطار مؤتمرات عام واجتماعات رفيعة المستوى، وقدمت توصيات عملية بشأن مشروع القانون الذي قدمه أمين المظالم بشأن التشاور مع الشعوب الأصلية. ومن المقرر أن يصدر تقرير في عام 2014 يتضمن المناقشات والاستنتاجات والتوصيات التي يجب اتخاذ إجراءات لتنفيذها، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية والسياساتية في ذلك المجال.

22- وعقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اجتماعات منتظمة مع ممثلي المجلس الأعلى للأمازيغ، والتجمع الوطني التباوي، والمجلس الأعلى للطوارق، وكذلك مع منظمات غير حكومية، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وممثلين للمجلس الوطني العام. ودعت البعثة، خلال تلك الاجتماعات، إلى تشكيل لجنة شاملة لصياغة الدستور تُمثل بها جميع المجتمعات تمثيلاً عادلاً، كما قدمت البعثة المشورة والتدريب بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان بهدف تطبيقه دون تمييز على جميع المجتمعات.

23- وأوفدت المفوضية السامية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، موظفين إلى الفلبين في سياق استجابتها الإنسانية لإعصار هايان الذي ضرب عدداً من الجزر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 وكانت له عواقب مدمرة. وأسهمت المفوضية إسهاماً مهماً في الدعوة إلى عدم التمييز في تقديم المساعدة الإنسانية للشعوب الأصلية.

24- ونظمت المفوضية السامية في كولومبيا، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، والبرنامج الرئاسي لحماية حقوق الشعوب الأصلية، ومكتب المراقب العام، أنشطة للتدريب والتوعية في مجال حقوق الشعوب الأصلية وحقوقها في التشاور وفي الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وقد أسهمت هذه الجهود في قبول الحكومة لبروتوكولات محددة تتعلق بالتشاور المسبق. واشتركت وزارة الداخلية أيضاً مع المفوضية السامية في إعداد تدريبات عملية للتشاور المسبق وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتضطلع المفوضية السامية في كولومبيا، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، بدور الجهة الضامنة لأي اتفاق يُبرم بين المنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا والحكومة بشأن عدد من المسائل التي تتعلق أساساً بحقوق الشعوب الأصلية في الاستقلال والحكم الذاتي.

25- وفي إكوادور، أعدت المفوضية السامية وحدة تدريبية للشرطة، والقوات المسلحة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية للحقوق الجماعية للشعوب الأصلية وللمنحدرين من أصول أفريقية. وساعدت المبادرة الحكومة على الامتثال لحكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية شعب ساراياكو ضد إكوادور، وهو الحكم الذي طالب الدولة بتقديم دورات تدريبية مستمرة للقوات المسلحة والشرطة بشأن الحقوق الجماعية.



26- وساندت المفوضية السامية أيضاً عملية إدماج المعايير المتعلقة بالحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في اللوائح التنظيمية المحلية من أجل الموافقة على مشاريع برنامج REDD+<sup>(2)</sup> في إكوادور، وهو يمثل استراتيجية للتخفيف من آثار تغير المناخ يُنفذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتولي المبادئ التوجيهية النهائية، التي أُقرت بمرسوم وزاري، الأهمية الواجبة للمعايير المؤسسية والدولية لحقوق الإنسان. وتجري وزارة البيئة في الوقت الراهن عملية تشاور بشأن مشروع اللائحة التنظيمية.

#### 4- تعزيز الاستفادة من الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان

27- في الكاميرون، نُفذت المفوضية السامية حلقات عمل وطنية للمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة في مجال متابعة وتقييم عملية تنفيذ الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات وتوصيات المكلفين بإجراءات خاصة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وفي شيلي، قدمت المفوضية السامية أيضاً دورات تدريبية لممثلي الشعوب الأصلية في مجال معايير حقوق الإنسان والآليات التي يمكن للشعوب الأصلية اللجوء إليها للمطالبة بحقوقها.

28- وقدمت المفوضية السامية في كينيا الدعم للحكومة في إعداد واعتماد خارطة طريق لتنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل بشأن الشعوب الأصلية. وتقترح خارطة الطريق تصميم تدابير إيجابية وتحديد أولوياتها؛ ووضع برامج لتنفيذ قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ وعقد اجتماعات تشاورية بشأن تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛ والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169.

29- وفي بنما، ساعدت المفوضية السامية المحكمة الانتخابية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الداعية إلى الوفاء بحق أطفال شعب نغوي الأصلي في التسجيل عند الميلاد. وفي نيكاراغوا، قدم المكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى المساعدة للشعوب الأصلية من أجل تهيئة مناخ للحوار بين سلطات الشعوب الأصلية والحكومة، عملاً بتوصية قُدمت في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وفي إطار متابعة توصية قدمها المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (E/CN.4/2004/80/Add.2)، قدمت المفوضية السامية في المكسيك المشورة التقنية في ضوء إصلاح القانون المتعلق بالاختصاص القضائي العسكري الذي أقره المجلس الوطني في نيسان/أبريل 2014.

30- وقدمت البعثات الميدانية للمفوضية السامية الدعم أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الشعوب الأصلية لكي تتعاون مع آليات حقوق الإنسان. ففي كينيا، مثلاً،

(2) REDD+ برنامج جديد للشراكة المجتمعية أطلقه برنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

ساعدت المفوضية المنظمات في إعداد تقرير الظل للجنة الأفريقية والتقارير الموازي للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي بليز، قدمت المفوضية السامية المساعدة التقنية إلى منظمات الشعوب الأصلية بشأن كيفية التعاون مع آليات حقوق الإنسان.

31- وقدمت المفوضية السامية في غواتيمالا المساعدة التقنية إلى منظمات الشعوب الأصلية بشأن حقوق هذه الشعوب وسبل الوصول إلى الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المساعدة في إعداد التماس لتقديمه إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن عدم التشاور مع منظمات الشعوب الأصلية، بشكل عام، والمساعدة في قضية مشروع إنترني ريبوس الكهرمائي. ويسّرت المفوضية السامية أيضاً الحوار مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشعوب الأصلية، من أجل إعداد التقرير البديل لتقديمه إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقدمت المساعدة أيضاً إلى وزارة الخارجية لنشر توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري.

32- وقدمت المفوضية السامية في بوليفيا، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، المساعدة والدعم إلى جامعة شعوب الغواراني الأصلية في بوليفيا والأراضي المنخفضة لإعداد دورة تدريبية جديدة بشأن "حقوق الشعوب الأصلية في النظام العالمي لحقوق الإنسان ومقدمة إلى الخبرات الثقافية". وركزت الوحدة التدريبية الأولى، التي قُدمت في آذار/مارس 2014، على نوع الجنس والتعددية الثقافية والحقوق الجماعية للشعوب الأصلية.

## جيم - الأدوات والتوجيه

33- في عام 2013، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان صحيفة الوقائع رقم 9/Rev.2 المعنونة "الشعوب الأصلية ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة" التي تحتوي على ملخص لحقوق الشعوب الأصلية، ولحظة عامة عن الهيئات والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب الأصلية، فضلاً عن استعراض أنشطة المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال قضايا الشعوب الأصلية. وهذه الصحيفة متاحة حالياً باللغات الإنكليزية والروسية والإسبانية<sup>(3)</sup>.

34- وواصلت المفوضية تطوير تعاونها الوثيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن قضايا الشعوب الأصلية. ومن خلال مشاورات واسعة النطاق، أكملت المفوضية ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2013 الدليل المعنونة "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية وتقديم مبادرات تركز على حقوق الإنسان للشعوب

(3) متاحة أيضاً على الرابط <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/fs9Rev.2.pdf>.

الأصلية، ويقدم الدليل المعلومات الأساسية والسياق المتصلين بالإعلان ويتناول التدابير التي يمكن أن تتخذها المؤسسات الوطنية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. ويحتوي الدليل أيضاً على أمثلة تعكس الممارسات الجيدة لمختلف المؤسسات الوطنية من أجل توضيح الطرق الفعالة لتنفيذ الإعلان، والاستناد إلى مثل هذه الممارسات، مثل التحقيقات الوطنية في حقوق ملكية الأراضي للسكان الأصليين من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا، التي نشر التقرير الخاص بها في عام 2013.

35- وبدأت آليات حقوق الإنسان الدولية والحكومات الوطنية في أمريكا الجنوبية تحتج بالمبادئ التوجيهية لحماية الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية في حوض الأمازون وجران تشاكو والمنطقة الشرقية من باراغواي<sup>(4)</sup>، وهي المبادئ الصادرة عن المفوضية في أيار/مايو 2012. فعلى سبيل المثال، لدى تقصي مدى تطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 في عام 2013، طلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (لجنة الخبراء) من باراغواي تقديم معلومات عن مدى تطبيق المبادئ التوجيهية. وفي أيلول/سبتمبر 2013، درست اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري التقرير الدوري لفنزويلا وحثت الدولة على زيادة الحماية الممنوحة للشعوب الأصلية التي تعيش في منطقة الأمازون ومراعاة المبادئ التوجيهية المذكورة آنفاً (CERD/C/VEN/CO/19.21). كما استخدمت المبادئ التوجيهية كمرجع لمعالجة حالة الشعوب الأصلية المتأثرة بالنزاعات التي تعيش في أماكن معزولة في إكوادور.

36- وتعمل المفوضية، بالتشاور مع الشعوب الأصلية، على وضع توجيهات تتعلق بوجودها الميداني وتهدف إلى توفير إرشادات قانونية وتنفيذية لموظفي المفوضية بشأن تعزيز وإعمال حق الشعوب الأصلية في استشارتها، لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية. وفي أيار/مايو 2013، نظمت المفوضية حلقة دراسية إقليمية في بيرو لتبادل الآراء ومناقشة مضمون التوجيهات المخطط لها بشأن الوجود الميداني للمفوضية، وممثلي الشعوب الأصلية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وشارك في الحلقة الدراسية ممثلون عن وزارة الثقافة في بيرو ومكتب أمين المظالم.

## دال - مجالات تركيز مختارة

### 1- حقوق نساء الشعوب الأصلية

(4) انظر منشور المفوضية، بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، المعنون مبادئ توجيهية لحماية الشعوب الأصلية المعزولة حديثة الاتصال بالعالم في منطقة الأمازون وجران تشاكو والمنطقة الشرقية من باراغواي: نتائج التشاور الذي أجرته المفوضية في منطقة إكوادور وباراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكولومبيا (جنيف، أيار/مايو 2012).

37- واصلت المفوضية العمل على تعزيز حقوق نساء الشعوب الأصلية، وذلك بواسطة عدة طرق منها توفير التدريب وبناء القدرات لنساء الشعوب الأصلية، وتعزيز شبكات نساء الشعوب الأصلية، وتسهيل الحوار فيما بين الجهات صاحبة المصلحة، والدعوة إلى إدماج المنظور الجنساني في العمليات الوطنية المتعلقة بالشعوب الأصلية وإطلاق حملات عامة مع التركيز على التمييز العنصري والعنصرية ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، واصل مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية الدعوة إلى إدراج نساء الشعوب الأصلية في المفاوضات بين حكومة شيلي والشعوب الأصلية بشأن مقترح يتعلق بتعديل التشريعات الحالية بشأن مشاوره الشعوب الأصلية مشاركتها في عمليات صنع القرار بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية.

38- وواصل مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الوسطى العمل على تعزيز حقوق نساء الشعوب الأصلية من خلال تيسير مجالات الحوار بين نساء الشعوب الأصلية والمؤسسات الحكومية. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات بين نساء الشعوب الأصلية والمؤسسات العامة، بما في ذلك التزام وزارة العمل بتيسير حصول الشعوب الأصلية على فرص العمل، واتخاذ محكمة الانتخابات إجراءات ملموسة للوفاء بحق الشعوب الأصلية في التسجيل عند الولادة، وقيام المؤسسات العامة بتطوير برامج تدريبية لنساء الشعوب الأصلية. كما طوّرت المفوضية وسائل تدريب ومواد سمعية وبصرية من أجل الترويج لإعلان حقوق الشعوب الأصلية بين نساء الشعوب الأصلية.

39- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2013، شاركت المفوضية في المؤتمر العالمي لنساء الشعوب الأصلية، الذي نظّمته منظمات الشعوب الأصلية في ليما، بيرو. وفي ذلك المؤتمر، أشرفت المفوضية على الدورة الخاصة بإعمال حقوق الشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة. وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر مقترحات تهدف إلى أن تراعي العمليات المقبلة حقوق نساء وشباب وأطفال الشعوب الأصلية، مثل المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وفي كانون الثاني/يناير 2014، ساهمت المفوضية في اجتماع بشأن الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية عقده فريق الخبراء التابع للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وقد تناول السبل الكفيلة بمعالجة قضايا الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية للشعوب الأصلية.

## 2- مشاريع الأراضي والتنمية

40- اضطلعت المفوضية بعدة أنشطة كجزء من جهودها لتسهيل الحوار بين الشعوب الأصلية والحكومات بشأن القضايا المتعلقة بالأراضي والأقاليم والموارد. على سبيل المثال، واصلت المفوضية في كوستاريكا متابعة تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية المتضررة من مشروع إيديكيز "El Diquís" لتوليد الطاقة الكهرومائية. كما قدمت المفوضية المساعدة التقنية لإجراء حوار بين الحكومة وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية المتضررة من المشروع. ونظمت المفوضية حلقة عمل مع أمين المظالم الاتحادي للاتحاد الروسي في خاني

– مانيسيسك، سيبيريا، لاستكشاف ما للمعايير والقواعد والآليات الدولية من دور فيما يتعلق بإشراك قطاع الأعمال مع الشعوب الأصلية.

41- وبناء على طلب من حكومة بنما، قام المكتب الإقليمي للمفوضية والمنسق المقيم للأمم المتحدة بتيسير المفاوضات مع الشعوب الأصلية المتأثرة باقتراح تشريعي لتنظيم التعدين وتطوير الطاقة الكهرومائية في أراضي الشعوب الأصلية. وكان دور المفوضية حاسماً في تهيئة جو من الثقة المتبادلة سمح بإجراء حوار بناء بين مختلف الجهات الفاعلة وأسفر عن وضع نص وافق عليه البرلمان لاحقاً. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى حالياً على تنسيق مبادرة مشتركة مع منظمة العمل الدولية لإشراك القطاع الخاص والحكومة في مجال تعزيز حقوق الشعوب الأصلية.

42- ونظم مكتب المفوضية في غواتيمالا برنامج التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة وزارة البيئة والموارد الطبيعية ووزارة الطاقة والتعدين. وكان الهدف من البرنامج تعزيز قدرات كبار المسؤولين الحكوميين وزيادة الوعي بكيفية تأثر الشعوب الأصلية سلباً من جراء مشاريع تنمية الموارد التي تكون في أراضيها التقليدية أو بالقرب منها. وأولي اهتمام خاص لمسألة التشاور مع الشعوب الأصلية قبل الموافقة على مثل هذه المشاريع. وحدد البرنامج المجالات الرئيسية التي يتعين تحسينها وأدى إلى إعداد تقرير تقييم مؤسسي. كما شارك المكتب بصفة مراقب في المفاوضات بشأن النزاعات المتعلقة بالأرض والتنمية الاقتصادية وفي التنقيح المشترك للوائح الداخلية.

43- وفي الفلبين، اضطلعت المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ببعثة مشتركة إلى بلدية تاباي بمقاطعة كايبز، من أجل النظر في جملة أمور منها، بشكل عام، قضايا الأراضي والإسكان وحقوق الملكية، وبشكل خاص مدى تأثر حقوق الإنسان من جراء مشروع سد مقترح قد يدمر الأراضي التقليدية لنصف الشعوب الأصلية في المنطقة إذا نفذ. وقدمت توصيات إلى الجهات الفاعلة الإنسانية لتقوم بتدخلات حاسمة وكافية، بما في ذلك بناء قدرات اللجنة الوطنية للسكان الأصليين، وتقديم مساعدة مجدية ومستمرة، مثل المشورة القانونية بشأن ملكية الأراضي وحقوق ملكية الأراضي التقليدية المنصوص عليها في التشريع.

44- وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا، بالتعاون مع وزارة التنمية الريفية ووزارة الداخلية ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين، رصد الجهود المبذولة في جميع أنحاء البلد لتنظيم لشعوب الأصلية والاعتراف بها بوصفها كيانات قانونية وتمكينها من المطالبة بسندات ملكية جماعية للأراضي. وقدم مكتب المفوضية في كمبوديا الدعم التقني والمالي المستمر لمختلف مجتمعات الشعوب الأصلية في جميع المحافظات، بما في ذلك في مجال التسجيل وطلب هذه المجتمعات المحلية الحصول على سندات ملكية الأراضي. في أبريل/ نيسان 2014، شارك مكتب المفوضية في كمبوديا في تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن سندات ملكية الأراضي

للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وقد كانت حلقة العمل تلك أكثر إلحاحاً بسبب تصاعد مشاكل الأراضي التي تواجهها مجتمعات الشعوب الأصلية.

45- ويقدم مكتب المفوضية في كمبوديا الدعم حالياً إلى ثلاثة مجتمعات شعوب أصلية أصبحت طرفاً في نزاع مستمر على الأرض منذ فترة طويلة مع اثنتين من الشركات التي منحت امتيازات في المنطقة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2014، يمضي أفراد الشعوب الأصلية الليل في خيام على الأرض المتنازع عليها سعياً لمنع تجريف المزارع ومراعي الماشية والغابات الطبيعية. وقدمت المفوضية الدعم لتيسير تقديم الشكاوى القانونية أمام المحاكم المحلية في محاولة لحماية الحقوق الجماعية في الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية.

46- وساهمت المفوضية أيضاً في زيادة الوعي وبناء القدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واستهدف مكتب المفوضية في كمبوديا منظمات المجتمع المدني والحكومة وقادة المجتمع المحلي والجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية من أجل زيادة فهم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتطبيقها في السياق الكمبودي، وساعدت في إعداد كتاب مصور لمجتمعات الشعوب الأصلية يتناول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع التركيز على التشاور والتعويض المناسب.

### 3- المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

47- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق المكتب الميداني للمفوضية عدداً من القضايا المتعلقة بالمدافعين عن الإنسان للشعوب الأصلية، وذلك عن طريق الإبلاغ عن الحالات ومتابعتها من خلال نشرات المفوضية المتعلقة بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان أو عن طريق المساهمة في تحديد تدابير الحماية بواسطة الآليات الوطنية المتاحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، في الفترة بين آذار/مارس 2013 ونيسان/أبريل 2014، سجل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوع 12 انتهاكاً لحقوق الإنسان ضد 48 فرداً من مجتمع باتوا في العديد من محافظات البلد. وكان أكثر أنواع الانتهاكات المبلغ عنها خلال الفترة المذكورة يتعلق بالحقوق في الحياة والسلامة البدنية وأمن الأفراد وحريتهم.

48- وفي كانون الثاني/يناير 2014، أصدر مكتب المفوضية في بوليفيا بياناً عاماً أعرب فيه عن القلق إزاء أعمال العنف التي تعرضت لها مجموعة من سلطات الشعوب الأصلية في وجود الشرطة. ودعا مكتب المفوضية في بوليفيا السلطات الوطنية المختصة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه احترام وضمان الحقوق الفردية والجماعية للمتضررين، وفقاً لالتزاماتها الدولية.

49- وفي آب/أغسطس 2013، عقد المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية اجتماعاً مع أفراد أسرة أحد زعماء الشعوب الأصلية الذي عُثر عليه مقتولاً بطلق ناري في صدره. ويتولى مكتب المدعي العام التحقيق في هذه القضية. وقد وقعت هذه الجريمة في منطقة متنازع عليها في شيلي

بعد ستة أيام من الزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

50- وعلاوة على ذلك، تلقى المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/24/41/Add.4)، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (A/HRC/25/55/Add.3) والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (A/HRC/23/32) تقارير عما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية من تحرش واضطهاد وعمليات انتقام ووصم وقتل. كما أبلغ المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عن عدد كبير من الممارسات التمييزية وأعمال العنف التي ترتكب بدوافع عنصرية ضد الشعوب الأصلية، وقلّة الملاحقات القضائية لمرتكبي هذه الأفعال ومعاقتهم (A/HRC/23/56/Add.1).

#### 4- الوصول إلى العدالة

51- واصلت المفوضية تعزيز عملها المواضيعي بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، وذلك على سبيل المثال من خلال دعم التقاضي على المستوى القطري. ونفذ مكتب المفوضية في غواتيمالا برنامج تدريب تقني يتعلق بالتقاضي في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشعوب الأصلية، وقد شمل البرنامج النساء المنتميات إلى الشعوب الأصلية ومنظمات الشعوب الأصلية والسلطات والمدرسين وطلاب جامعات (معظمهم من الشعوب الأصلية)، وتضمن تقديم المشورة والدعم للمنظمات في تقديم هذه المطالبات القانونية. كما قدمت المفوضية المساعدة التقنية لدعم شبكة التقاضي في منظمات الشعوب الأصلية التي تتولى قضايا تتعلق بحقوق هذه الشعوب، بما في ذلك حقوق نساء الشعوب الأصلية.

52- وفي شباط/فبراير 2014، نظمت المفوضية، في إطار دورها كأمانة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وبالتعاون مع كلية القانون في جامعة أوكلاند، نيوزيلندا، حلقة دراسية للخبراء في أوكلاند تناولت العدالة التصالحية، والنظم القانونية للشعوب الأصلية، والوصول إلى العدالة للنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية. وكان الهدف الرئيسي هو تقديم مساهمات موضوعية إضافية لدراسة آلية الخبراء بشأن الوصول إلى العدالة وتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، التي ستناقش في الدورة السابعة لآلية الخبراء في تموز/يوليه 2014. وبناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان، أعدت آلية الخبراء أيضاً دراسة بشأن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، والتي ستناقش أيضاً في الدورة السابعة للآلية.

#### 5- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

53- كان تعاون المفوضية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أساسياً في الترويج للإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، قدم مكتب المفوضية في كولومبيا الدعم التقني إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من أجل صياغة اقتراح وطني بشأن حماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية لمجموعات السود، والكولومبيين من أصل أفريقي، والبالنكيرو، والرايسال. عُرضت المبادئ التوجيهية المقترحة في الجلسة العامة للمؤتمر وأدرجت في الاستنتاجات الختامية.

54- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (أمانة المظالم) في بنما بصياغة بروتوكول لمعالجة حالات التمييز العنصري التي يتعرض لها السكان الأصليون والأشخاص من أصول أفريقية. وسيقوم المكتب الإقليمي في عام 2014 بإجراء دراسة استقصائية لتقييم التقدم الذي أحرزته المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بنما والسلفادور ونيكاراغوا من أجل تعزيز تدخلاتها في حالات التمييز التي تتعرض لها الشعوب الأصلية وذوو الأصول الأفريقية.

55- واستجابة لطلب من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنما، تعكف المفوضية على وضع بروتوكول للتصدي لانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية. وسوف يتيح البروتوكول تعزيز فهم موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الشعوب الأصلية وتمكينهم من تحديد الانتهاكات وتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2013، نظم المكتب الإقليمي في شرق أفريقيا دورة تدريبية في كمبالا، أوغندا، تتعلق بتعزيز ولاية الحماية الممنوحة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بالنسبة للشعوب الأصلية. وشارك في التدريب ممثلون عن المؤسسات الوطنية في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا.

## 6- جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

56- كانت مشاركة المفوضية أساسية لضمان إبراز حقوق الإنسان في المناقشات المتعلقة بجدول أعمال ما بعد عام 2015. وتدعو المفوضية إلى أن تُدرج في جدول الأعمال الجديد مجموعات المهمشين والضعفاء والمستبعدين الذين لم تشملهم التنمية في السابق، بمن فيهم النساء والأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرون وكبار السن والمعوقون والفقراء.

57- وفي عام 2013، نشرت المفوضية تقريراً بعنوان "من المسؤول؟" حقوق الإنسان وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، جرى التركيز فيه على أهمية وأثر الدعوة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز. وينصب تركيز المفوضية الحالية على كفالة أن يستند جدول الأعمال الجديد على حقوق الإنسان، بما في ذلك معايير المساواة وعدم التمييز، مما يستوجب تحديد أهداف ومؤشرات إضافية تعكس بشكل أفضل منظور الشعوب الأصلية للتنمية.



58- وساهمت المفوضية في المشاورات الوطنية بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومنذ أن وقع الاختيار على غواتيمالا كبلد رائد لإجراء المشاورات الوطنية بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، عمل مكتب المفوضية في غواتيمالا والفريق القطري للأمم المتحدة على ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في المشاورات، وأن يعكس التقرير نتائج آرائهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظم مكتب المفوضية في غواتيمالا حلقات دراسية لمنظمات ونساء الشعوب الأصلية مع اليونسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على التوالي. ومكنت تلك الحلقات الدراسية من التفكير في الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية والنتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن.

## 7- المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية

59- قررت الجمعية العامة، في قرارها 198/65، عقد جلسة عامة رفيعة المستوى بعنوان "المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية" تعقد في عام 2014. كما قررت ضرورة أن يتمخض المؤتمر عن وثيقة ختامية موجزة وموجهة نحو اتخاذ إجراءات وتساهم في أعمال حقوق الشعوب الأصلية ومتابعة أهداف الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (قرار الجمعية العامة 296/66).

60- وبالإضافة إلى تلك القرارات، شاركت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم في هذه العملية ونظمت اجتماعات تحضيرية للمجموعات الإقليمية والمواضيعية. وعلاوة على ذلك، نظم برلمان الصامي في النرويج اجتماعاً تحضيرياً عالمياً للشعوب الأصلية في حزيران/يونيه 2013.

61- ومن شأن المؤتمر القادم الإسهام في إبراز تأثير عمل الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية. وتسלט المفوضية الضوء باستمرار على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في تبادل الآراء مع مختلف المحاورين الرئيسيين، وتشدد على ضرورة التأكد من ألا ينظم المؤتمر من أجل الشعوب الأصلية فحسب، بل بمشاركة.

62- وخلال الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، نظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن قضايا الشعوب الأصلية، وقد خصصت للمؤتمر العالمي القادم. وناقش المشاركون قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وذلك بهدف ضمان ألا تدرج حقوق الإنسان في المؤتمر العالمي فحسب، ولكن أيضاً في الاجتماعات التحضيرية وعمليات المتابعة. وتناولت حلقة النقاش أيضاً سبل ووسائل تعزيز أوجه التآزر بين الدول والشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، في ضوء النتائج العملية المنحى للمؤتمر العالمي، وذلك من أجل التشجيع على اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين تنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

63- وبالإضافة إلى الدعوة لعملية شاملة ولإدماج معايير حقوق الإنسان في المؤتمر، تضطلع المفوضية، عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لفائدة الشعوب الأصلية، بدور مباشر في دعم مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر. وقد وسعت الجمعية العامة ولاية الصندوق لتشمل تقديم الدعم للشعوب الأصلية من أجل المشاركة في المؤتمر العالمي وعمليته التحضيرية (القرار 296/66). وسيدعم الصندوق مشاركة 21 من ممثلي الشعوب الأصلية في جلسة استماع كجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ومشاركة 84 من ممثلي الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي.

64- كما يعمل المكتب الميداني للمفوضية بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وعلى سبيل المثال، يساهم المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى في دراسة إقليمية عن حالة الشعوب الأصلية تجريها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، علاوة على توصية منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

65- وقدم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي معلومات لاستعراض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة منذ عام 2009 من أجل إعمال حقوق الشعوب الأصلية في ناميبيا، والغرض أن تكون بمثابة ورقة إعلامية للمؤتمر العالمي في سياق تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات في مجال إعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك السعي لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ونظم مكتب المفوضية في باراغواي العديد من الأنشطة في سياق المؤتمر العالمي، بما في ذلك عقد جلسات مع زعماء 26 من منظمات الشعوب الأصلية من الرجال والنساء، وعقد اجتماع مع قادة منظمات الشعوب الأصلية جرى خلاله مناقشة مقترحات بشأن عمليات التشاور السابقة وصياغة السياسات العامة.

66- وفي عام 2013، يستر مكتب المفوضية في غواتيمالا حلقة عمل تهدف إلى تقييم مستوى تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وركزت حلقة العمل بشكل خاص على مشاركة الشعوب الأصلية والتشاور والأراضي والأقاليم والقيم الروحية والوصول إلى العدالة. وعملت الحلقة على تعزيز معرفة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وقدرة مجتمعات الشعوب الأصلية على رصد الامتثال لحقوقها. وفي آذار/مارس 2014، نشرت حكومة غواتيمالا خطة عمل ومنهجية بهدف تحضير مشاركة الدولة في المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية. وتقرّر خطة العمل أن يستخدم التقرير المتعلق بتقييم تنفيذ الإعلان كوثيقة من وثائق جلسات العمل.

67- ونظم المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية دورة تدريبية ليوم واحد بشأن حقوق الشعوب الأصلية لممثلي هذه الشعوب، وذلك كجزء من المشروع المشترك بين الوكالات بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقدمت المفوضية عرضاً عن المؤتمر العالمي أعقبته مناقشة لممثلي الشعوب الأصلية بشأن القضايا الرئيسية التي يواجهونها في مناطقهم في مجال حقوق الإنسان.

## ثالثاً- هيئات وآليات حقوق الإنسان

### ألف- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

68- عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية دورتها السادسة في تموز/ يوليه 2013، وجرى خلالها مناقشة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، والإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وعُقدت جلسة تحاور مع ممثل من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية. كما استُكمل واعتمد تقرير آلية الخبراء عن دراستها المتعلقة بالوصول إلى العدالة وتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية الذي أُلحقت به مشورتها رقم 5 المتعلقة بالموضوع ذاته. وعُرضت الدراسة إلى جانب عدد من المقترحات المقدمة من آلية الخبراء إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين في أيلول/سبتمبر 2013.

69- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت آلية الخبراء بعدد من الأنشطة بين الدورات، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العالمي والدورة الثانية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. كما أطلعت آلية الخبراء عدداً من هيئات المعاهدات على أعمال الآلية، وخاصة الدراسات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

70- وقدمت المفوضية الدعم على مدار العام لأعضاء آلية الخبراء من أجل مشاركتهم في الأنشطة ذات الصلة بعملهم، بما في ذلك المشاركة في منتدى الأعمال وحقوق الإنسان، والاجتماع المتعلق بالصحة الجنسية الذي عقده فريق خبراء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمؤتمر البرلماني الدولي بشأن البرلمان وحقوق الشعوب الأصلية، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، والاجتماعات التحضيرية المتعلقة بتنظيم المؤتمر العالمي. ومن خلال تلك المداخلات، ساهمت آلية الخبراء في تعزيز إبراز حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما حقهم في المشاركة في صنع القرار.

### باء- الإجراءات الخاصة

71- ركزت أنشطة المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية على أربعة مجالات مترابطة هي: تشجيع الممارسات الجيدة والتقارير القطرية، وحالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان ودراسات موضوعية. وفي كل واحدة من هذه المجالات، استند المقرر الخاص إلى أساليب العمل المعمول بها عموماً من جانب الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، كما طوّر إجراءات جديدة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الممارسات الجيدة ودراسة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق إجراء الاتصالات اللازمة.

72- وفيما يتعلق بتعزيز الممارسات الجيدة، واصل المقرر الخاص تقديم المساعدة التقنية للحكومات في جهودها الرامية إلى تطوير القوانين والسياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية. وتعلق المساعدة التقنية في معظم الأحيان بوضع الإجراءات اللازمة للتشاور مع الشعوب الأصلية بشأن القرارات التي تؤثر فيها.

73- كما يتضمن عمل المقرر الخاص دراسة الحالة العامة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في بلدان مختارة والتبليغ عنها. وتشمل تقارير الزيارات القطرية الاستنتاجات والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز الممارسات الجيدة، وتحديد مجالات الاهتمام وتحسين حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وخلال العام الماضي، قام المقرر الخاص بزيارات وقدم تقارير عن حالة الشعوب الأصلية في بيرو وبنما وكندا. وستقدم هذه التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2014.

74- وقد استجاب المقرر الخاص لحالات محددة تتعلق بانتهاكات مزعومة ومستمرة لحقوق الإنسان. وخلال العام الماضي، اتخذ المقرر الخاص إجراءات تتعلق بحوالي 50 حالة، بما في ذلك حالات في البلدان التالية: الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأرجنتين وإسرائيل وإكوادور وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبنغلاديش وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسورينام وشيلي وغواتيمالا وفرنسا والفلبين والكاميرون وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية.

75- وخصص المقرر الخاص السنوات الثلاث الماضية من ولايته لمسألة الصناعات الاستخراجية وأثرها على الشعوب الأصلية. وقدم المقرر الخاص تقريره النهائي بشأن هذه المسألة (A/HRC/24/41) إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2013. وشارك المقرر الخاص في عدة اجتماعات من أجل معرفة الآراء بشأن هذه القضية من منظور الشعوب الأصلية والحكومات والشركات. وكجزء من الدراسة، أطلق منتدى على شبكة الإنترنت لجمع أمثلة على مشاريع استخراجية محددة يجري تنفيذها بالقرب من مناطق الشعوب الأصلية أو داخلها. وقدم المقرر الخاص في تقريره النهائي إلى الجمعية العامة (A/68/317) في تشرين الأول/أكتوبر 2013، لمحة عامة عن الأنشطة التي نفذت أثناء ولايته، وقدم تعليقات على الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

76- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكلفون بولايات أخرى في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً بالتصدي لحالة الشعوب الأصلية كل في إطار ولايته. وعلى سبيل المثال، شدد المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية على حق الشعوب الأصلية في استشارتها وإطلاعها قبل اعتماد تشريعات جديدة تمس التمتع بحقوقهم الثقافية (A/HRC/23/34/Add.1). ولاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بأن عدم تمتع الشعوب الأصلية بالمواطنة يشكل عائقاً أمام حصولهم على المياه وخدمات الصرف الصحي،

وكذلك على توفير الخدمات الأساسية الأخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم (A/HRC/24/44/Add.3).

77- وفي سياق زيارة قطرية، شدد المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في عدم التمييز في هذا السياق، على حالة تهميش الشعوب الأصلية التي تعيش في مستوطنات في المناطق الحضرية (A/HRC/25/54/Add.1). واطلع المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في زيارته لإحدى الدول على المشكلات التي تواجه الشعوب الأصلية في الحصول على المصادر التقليدية لكسب الرزق، وذلك بسبب التعدي على أراضيهم وتدهور النظم الإيكولوجية بسبب مشاريع التنمية وقطع الأشجار والتوسع في مزارع زيت النخيل (A/HRC/25/57/Add.2).

78- ودعت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، في تقريرها عن الحق في المشاركة للأشخاص الذين يعيشون في الفقر (A/HRC/23/36)، إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمشاركة، وقدمت إطاراً يقوم على حقوق الإنسان بغية إشراك هؤلاء الأشخاص في رسم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج بطريقة مجدية وفعالة، مع مراعاة العقبات التي يواجهونها. ويعتمد الإطار المقترح بشدة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 والإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية اللذين يحثان على التشاور مع الشعوب الأصلية ومشاركتها في عمليات صنع القرار.

79- ولاحظ الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، في تقريره الموضوعي الأول (A/HRC/23/50)، أن النساء والفتيات من الشعوب الأصلية، ضمن غيرهم من الفئات المهمشة، يواجهن ممارسات تمييزية في عدة مجالات، وبخاصة في تنفيذ القوانين المتعلقة بالجنسية والمواطنة التي تقيد التسجيل الرسمي للمواليد والزواج والإقامة وغير ذلك من الوثائق المرتبطة بالجنسية، وتحد من الحصول على المعلومات ذات الصلة بحقوقهم كمواطنين.

80- واستطلع تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/279) التحديات المطروحة في معالجة الآثار السلبية للأنشطة التجارية ذات الصلة بحقوق الشعوب الأصلية، وذلك من منظور مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وركز الفريق العامل على أن المبادئ التوجيهية توضح أدوار ومسؤوليات الدول والمؤسسات التجارية والشعوب الأصلية في معالجة هذه الآثار. وقدم الفريق العامل توصيات إلى الدول والمؤسسات التجارية والشعوب الأصلية من أجل تفعيل المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

## جيم - هيئات المعاهدات

81- واصلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري إيلاء اهتمام خاص لحالة الشعوب الأصلية في مجال الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة والنظر في تقارير الدول الأطراف. وأبرزت قضايا الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية بشأن السويد وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وهندوراس. وأكدت بصفة خاصة أهمية توفير الموارد اللازمة لإحياء لغات الشعوب الأصلية وضمان احترام نظم العدالة التقليدية لهذه الشعوب والاعتراف بها، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

82- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تناولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان حالة الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية بشأن أوروغواي وأوكرانيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنلندا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم مشاركة الشعوب الأصلية وتمتعها بسلطة اتخاذ القرار في المسائل ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى ثقافتها وطريقة حياتها، بما فيها الحق في الأرض والموارد. وأوصت اللجنة، في جملة أمور، بتمكين الشعوب الأصلية من الاحتكام بصورة منصفة إلى المحاكم والهيئات الإدارية وبتخاذ التدابير لحماية أماكنها المقدسة من التدينس والتلوث والتدمير.

83- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن القلق بشأن الشعوب الأصلية في جيبوتي والدانمرك ورواندا وغابون والنرويج واليابان. وأعربت اللجنة عن قلقها الخاص إزاء عدم وجود أطر تنظيمية أو تشريعية للتمكين من تنفيذ حق الشعوب الأصلية في التشاور المسبق والمستنير في عمليات صنع القرارات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي التقليدية. وأعربت اللجنة عن القلق كذلك إزاء استمرار القوالب النمطية والتمييز ضد الشعوب الأصلية، مما يجرمها على وجه الخصوص من التمتع الكامل بالوصول إلى سوق العمل والسكن اللائق والتعليم وخدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

84- وتناولت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قضايا الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية بشأن أستراليا وباراغواي والسلفادور، وأصدرت لجنة حقوق الطفل استنتاجات وتوصيات بشأن الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي وباراغواي ورواندا والكونغو. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية بشأن غواتيمالا عن القلق إزاء حالة الشعوب الأصلية. وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن القلق في ملاحظاتها الختامية إزاء القضايا المتصلة بنساء الشعوب الأصلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفنلندا والكاميرون وكولومبيا.

## دال - الاستعراض الدوري الشامل

85- كثيراً ما تثار القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية في العديد من التقارير الوطنية المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل وفي تجميع المعلومات الخاصة بالأمم المتحدة والمخصصات المقدمة من الجهات المعنية بالشعوب الأصلية، وكذلك في التوصيات التي تقدمها الدول في الدورات التي تعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل المثال، شهدت الدورة السادسة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للفترة من 22 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2013 تقديم توصيات تتعلق بالشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي وبنغلاديش والكاميرون وكندا وكولومبيا؛ وخلال الدورة السابعة عشرة في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، قدمت توصيات بشأن الشعوب الأصلية في سياق الاستعراضات المتعلقة بكل من بلير وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وماليزيا والمكسيك ونيجيريا؛ وفي الدورة الثامنة عشرة في الفترة من 27 كانون الثاني/يناير إلى 7 شباط/فبراير 2014، قدمت توصيات بشأن الشعوب الأصلية فيما يتعلق بكل من أوروغواي وشيلي وكمبوديا ونيوزيلندا.

## رابعاً - الاستنتاجات

86- ما فئت الحقوق المتعلقة بالشعوب الأصلية تشكل أولوية بالنسبة لمفوضية حقوق الإنسان، ويعد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية مرجعاً رئيسياً وإطاراً للعمل في هذا المضمار الذي يتراوح من إنشاء برنامج الزمالات وغيره من الوسائل الأخرى لبناء القدرات إلى تقديم المساعدة التقنية والمشورة من أجل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عملية صنع القرار على الصعيدين الدولي والوطني.

87- كما قدمت المفوضية الدعم للعمل الواسع النطاق الذي تضطلع به ولايات الإجراءات الخاصة المكرسة للشعوب الأصلية، ولا سيما المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، تدعم المفوضية، عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لفائدة الشعوب الأصلية، الجهود المبذولة لتعزيز إبراز حقوق الشعوب الأصلية في عمل آليات حقوق الإنسان.

88- ويتطلب المؤتمر المقبل بشأن الشعوب الأصلية، وإعداد جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، مشاركة قوية من جانب المفوضية وغيرها من الجهات المعنية المنخرطة في حماية وتعزيز حقوق هذه الشعوب. وتعد مشاركة الشعوب الأصلية بصورة فعالة في هذه العمليات أمراً بالغ الأهمية لضمان تحقيق نتائج ملموسة، كما تساعد على مواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان التي لا تزال مطروحة أمام الشعوب الأصلية في جميع المناطق.

---